عودة الحرب إلى أوربا: تهديد للأمن الأوربي ما بعد 1945

The Return of War to Europe : A Threat to European Security in the Post-1945 Era

Youness Ababou يونس عبابو

طالب باحث بسلك الدكتوراه تخصص العلوم السياسية بجامعة مُحَمَّد الخامس الرباط

د. عبد العالي حامي الدين

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بجامعة مُحَمَّد الخامس الرباط

الملخص:

يشهد النظام الأمني الأوربي تحولا بارزا بعد اندلا ع الحرب الروسية–الأوكرانية، إذ أعاد منطق الحرب التقليدية إلى أوربا بعد عقود من الاستقرار الذي أعقب الحرب العالمية الثانية .وقد كشفت هذه الحرب هشاشة الترتيبات الأمنية الأوروبية، وأبرزت استمرار اعتماد الدول الأوروبية على حلف شمال الأطلسي في ضمان أمنها، إلى جانب تصاعد التهديدات الجيوسياسية وعودة التنافس بين القوى الكبرى.

في هذا السياق، دفع هذا الأمر القارة الأوربية إلى إعادة التفكير في استراتيجيتها الأمنية عبر زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز التعاون الدفاعي، مع تنامي الدعوات لتحقيق استقلال استراتيجي. ومع ذلك، يظل هذا التوجه محدودًا بفعل التبعية الأمنية للولايات المتحدة، مما يجعل عودة الحرب إلى أوروبا في آن واحد تهديدًا مباشرًا للنظام الأمني الأوربي ما بعد 1945 وفرصة لإعادة تشكيل نظامها الأمني.

الكلمات المفاتيح: الأمن–الحرب الروسية–الأوكرانية– عودة الحرب– الحرب التقليدية – تهديد.

Abstract :

The European security system is undergoing a significant transformation following the outbreak of the Russian–Ukrainian war, which has brought back the logic of conventional warfare to Europe after decades of relative stability that followed World War II. This war has exposed the fragility of European security arrangements and highlighted the continued reliance of European states on NATO to ensure their security, alongside the rise of geopolitical threats and the return of great power competition.

In this context, these developments have pushed Europe to rethink its security strategy by increasing military spending and strengthening defense

cooperation, while calls for achieving strategic autonomy have intensified. However, this trend remains limited due to ongoing security dependence on the United States, making the return of war to Europe both a direct threat to the post-1945 European Security system and an Opportunity to reshape it.

Keywords : Security – the Russian–Ukrainian war – the return of war- conventional warfare – threat.

مقدمة:

بعد نهاية الحرب الباردة، شهدت العلاقات الدولية تحولا مهما في طبيعة تفاعلاتها، من خلال الانتقال من منطق الصراع الجيوسياسي إلى الرهان الاقتصادي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار. في نفس السياق، ظهر ما يسمى بالأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الثانية كتوجه جديد في الأنظمة الأمنية للدول، لكن تطوره الحقيقي وبلورته تمت بعد سقوط جدار برلين، حيث شكل قطيعة مع التوجه التقليدي للأمن. فالأمن الجماعي كان يتجاوز الأبعاد العسكرية للأمن كما كان متعارف عليه من قبل، لأن التحديات الجديدة التي عرفها العالم فرضت تسليط الضوء على أهمية البعد الإنساني، الاقتصادي، البيئي، الغذائي والطاقي للأمن.

لكن، مع اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، يشهد العالم عودة الأمن بمعناه التقليدي مع عودة الحرب إلى أوربا. هذه الأخيرة تشهد اليوم في ظل النزاع تحولا في منظومتها الأمنية، التي قامت منذ 1945، وقد كان شرط غياب الحرب هو ضمانة للأمن الأوربي واستقراره. لذلك، فالنزاع بين روسيا وأوكرانيا بأروبا يشكل تهديدا أمنيا لكل دول الاتحاد الأوربي وستكون له تداعيات وخيمة على النظام الأمني الأوربي. في هذا السياق، أوربا توجد في لحظة حاسمة من أجل بناء استراتيجيات أمنية فعالة من أجل التعامل مع التهديدات الجديدة التي تحيط بها، عبر بناء منظومة أمنية مستقلة رغم وجود تباينات حول هذه المسألة من داخل الاتحاد الأوربي.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في كونه ذو طابع راهني، حيث يسلط الضوء على التحول الاستراتيجي الذي يعرفه النظام الأمني الأوربي بعد عودة الحرب إلى أوربا المتمثلة في النزاع الروسي–الأوكراني بعد عقود من الاستقرار منذ 1945. كما ان أهميته تتجلى في عودة بعد الإشكالات الجوهرية المتمثلة في الحرب التقليدية ومدى فعالية الأمن الجماعي. بالتالي، دراسة تبعات الحرب على أمن أوربا تعد مسألة ضرورية لفهم مسارات مستقبل هذا الأمن.

الإطار النظري للموضوع:

يرتكز هذا الموضوع على المقاربة الواقعية في العلاقات الدولية في ظل عودة الحرب إلى أوربا، باعتبارها نتيجة للصراع بين القوى العالمية وتنافسها على النفوذ في مشهد جيوسياسي مضطرب. كما تم الاعتماد توازن القوى كنظرية لفهم التحولات التي عرفتها أوربا، خاصة في ظل اختلال موازين القوى، الشيء الذي ساهم في عودة الحرب إلى أوربا.

إشكالية البحث:

تتجلى الإشكالية الرئيسية والجوهرية للموضوع فيما يلي:

إلى أي حد تعكس عودة الحرب إلى أوربا، في سياق النزاع الروسي–الأوكراني تحولا جوهريا في بنية النظام الأمني الأوربي ما بعد 1945؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية وأهمها:

1-ما هي مرتكزات المنظومة الأمنية الأوربية ما بعد 1945؟

2-ما هو السياق الجيوسياسي للحرب الروسية-الأوكرانية؟

3-أي تداعيات لهذه الحرب على الأمن الأوربي؟

4- ما مدى فعالية الاستراتيجيات المتخذة من طرف الاتحاد الأوربي لمواجهة انعكاسات الحرب على أمنه؟

5-أي سيناريوهات لمستقبل النظام الأمني الأوربي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن عودة الحرب إلى أوربا في سياق النزاع الروسي-الأوكراني لا تمثل فقط حدثا عابرا، بل تحولا جوهريا ومفصليا في النظام الأمني الأوربي لما بعد 1945، هذا الأمر أدى إلى عودة منطق الصراع الجيوسياسي والحرب التقليدية.

مناهج الدراسة:

سنعتمد على منهجين أساسين. من جهة، تم توظيف المنهج التاريخي لتسليط الضوء على مسار الأمن الأوربي منذ 1945 إلى حدود اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية. من جهة أخرى، تم الاعتماد على منهج دراسة حالة المتمثل في النزاع بين روسيا وأوكرانيا وتحليل مدى تأثير هذه الحرب على النظام الأمني الأوربي.

مفهوم الأمن[1]: الأمن هو حالة من الطمأنينة والاستقرار تنتج عن غياب الخوف والتهديد، وتمكّن الفرد والمجتمع والدولة من الحفاظ على وجودهم واستمرارهم بشكل طبيعي، من خلال توفير الحماية والسلامة وضمان الثقة والتماسك الداخلي. كما يعبر الأمن، في سياق العلاقات الدولية، عن قدرة الدول والمجتمعات على صون كيانها المستقل والحفاظ على تماسكها الوظيفي في مواجهة مختلف التهديدات والتحديات، سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو رقمية، بما يحقق الاستقرار والتنمية.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: مرتكزات النظام الأمني الأوروبي ما بعد 1945 وحدود تماسكه

المبحث الثاني: ملامح عودة الحرب إلى أوروبا وتداعياتها على النظام الأمني:

المبحث الثالث: نحو إعادة هندسة النظام الأمني الأوروبي في ظل الحرب

المبحث الأول: مرتكزات النظام الأمني الأوروبي ما بعد 1945 وحدود تماسكه

لقد شكلت سنة 1945 لحظة مفصلية ليس فقط في تاريخ العالم والنظام الدولي بل مرحلة مهمة وحاسمة في التاريخ

[1] فاتح النور رحموني، «المنظومة الأمنية الأوروبية الجديدة: تحول الأدوار وتجديد المهام»، *مجلة الدراسات والبحوث القانونية*، المجلد 6، العدد 2 (2021)، ص 463-476.

الأوربي وتحولاته[1]، بالنظر الى انعكاسات الحرب العالمية الثانية وما افضت اليه من تحولات عميقة تمثلت أساسا في إعادة رسم الخريطة السياسية والجيوستراتيجية لأوروبا، إضافة الى ذلك تم صياغة مفاهيم الامن والدفاع على أسس جديدة. بعدما كانت القوى الأوروبية تتصدر المشهد الجيوسياسي العالمي، وجدت نفسها بعد نهاية الحرب منهارة اقتصاديا وسياسيا، الأمر الذي دفع القارة الأوروبية للبحث عن سبل جديدة للخروج من مأزقها من اجل ضمان الاستقرار والأمن.

وعليه، يهدف هذا المبحث الى تسليط الضوء في المطلب الأول لديناميات النظام الأوربي ما قبل الحرب أي الحرب الروسية الأوكرانية، ثم بعد ذلك سننتقل للمطلب الثاني من أجل دراسة الفاعلين المؤسساتيين الذي يلعبون دور أساسي في هذا النظام.

المطلب الأول: ديناميات النظام الأمني الأوروبي ما قبل الحرب

عرف النظام الأمني الأوربي بعد 1945 دينامية معقدة اتسمت بتفاعلات القوة والتنافس الاستراتيجي بين الدول في غياب إطار جماعي قادر على ضبط هذه التفاعلات بين الدول. لكن أهم شيء الذي تفرضه الضرورة من أجل النهوض بالقارة الاوربية من جديد بعد خروج القوى الاوربية مهزومة، هو بناء نظام أمني أوربي قادر على منع اندلاع الحروب من جديد لأن غياب الحرب في القارة شرط أساسي لأمنها واستقرارها.

لقد مرت المنظومة الأمنية الأوربية بعدة مراحل بعد توقيع معاهدة ماستريخت[2] سنة 1992التي كانت وراء التأسيس الرسمي للاتحاد الأوربي كمنظمة رسمية قد عرفت ديناميات النظام الأمني الأوربي ما قبل الحرب الروسية الأوكرانية وجود ترتيبات على شكل استراتيجيات وتصورات للتهديدات والمخاطر، المصالح الأمنية المشتركة لدول الاتحاد، وهيئات أمنية وسياسية تابعة للاتحاد مهمتها تنفيذ تلك الاستراتيجيات لضمان الأمن الداخلي والخارجي للدول الأوربية.

وعند الحديث عن السياسات الأمنية والدفاعية المتخذة من طرف الاتحاد الأوربي ذات الطابع الجماعي، يعتبر عام 2016 لحظة مفصلية في هذا السياق[3]. خلال هذا العام، رأت النور "الاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي"[4]، التي تبناها هذا الأخير. هذه الاستراتيجية القائمة على رؤى وأهداف مشتركة، سياسة مشتركة، أوربا أكثر قوة، قامت برسم الدور الرئيسي للاتحاد في مجالي الأمن والدفاع ولتعزيز البعد الأمني في بنية المنظمة، بحيث قامت بتحديد مجموعة من الأهداف المتفق عليها بين الدول الأعضاء، وتتمثل أساسا في زيادة المخصصات المالية لقطاع الأمن والدفاع، إنشاء صناعة أوربية

[1] Georges-Henri Soutou ،*L'Europe de 1945 à nos jours* (Paris : Presses Universitaires de France2007).

[2] European Union External Action ،"Shared Vision, Common Action : A Stronger Europe, A Global Strategy for the European Union's Foreign and Security Policy ،2016 June : https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf.

[3] إيمان رجب، »ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية–الأوكرانية: أبعاد التأثير ومسارات المستقبل«، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2022.

[4] إيمان رجب، انظر نفس المرجع.

دفاعية وتأسيس جيش أوربي موحد.

ولإبراز الاختلاف الموجود بخصوص ترتيبات الأمن الأوربي عن حلف الناتو، يعود إلى مسألة المفهوم الشامل للأمن الذي تبناه الاتحاد الأوربي، والذي لا يأخذ بعين الاعتبار فقط البعد العسكري للأمن، بل يهتم أيضا بالأبعاد غير العسكرية للأمن مثل الاقتصاد والطاقة وأيضا وجود تهديدات جديدة التي تحتاج مقاربات جديدة للأمن[1]. في حين حلف الناتو يتبنى المفهوم السياسي والعسكري للأمن وفقط، ويرى أن القدرات العسكرية هي الأداة الأساسية لتحقيق الأمن. ومن جانب اخر، تعتمد ترتيبات وديناميات النظام الأمني الأوربي على دول الأعضاء بشكل رئيسي، وبشكل مكمل على الدول الشريكة للاتحاد ودول الجوار، في حين أن حلف الناتو يضع في أولوياته بشكل رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل مكمل باقي الدول الأعضاء الأوربيين ثم الدول الشريكة للحلف.

وفي إطار السير في نهج الاستراتيجيات لتعزيز المنظومة الأمنية الأوربية، مع مرور الوقت، قام الاتحاد الأوربي بتبني مجموعة من الاستراتيجيات التي شكلت الإطار العام للسياسات الأمنية، التي سيتم تنفيذها بشكل جماعي من خلال الاتحاد الأوربي ومؤسساته، وبشكل فردي من قبل الدول الأعضاء. في هذا الصدد، أعلن الاتحاد في 24 يوليوز 2020 عن "استراتيجية أمن الاتحاد الأوربي"[2]، التي تشمل الفترة من بين 2020 و2025.قامت هذه الاستراتيجية بتحديد التهديدات الكبيرة وذات الأولوية من وجهة نظر الاتحاد للنظام الأمني الأوربي، وشملت التهديدات التي لها علاقة بالأمن السيبراني، التغير المناخي، الجريمة الالكترونية، الإرهاب، الجريمة المنظمة والحروب الهجينة.

ولتعزيز هذه الاستراتيجيات الشاملة، قام الاتحاد الأوربي بتبني عدة خطط استراتيجية مكملة[3]، والتي تأخذ شكل سياسات لتحقيق الأولويات الكبرى التي تم الإشارة إليها. ومنها "استراتيجية الاتحاد الخاصة بالأمن السيبراني "2020، واستراتيجية الاتحاد لمواجهة الجريمة المنظمة (2021-2025)"، وأجندة الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب 2020"، وخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمنع تهريب الأسلحة (2020-2025)"، واستراتيجية الاتحاد لمحاربة الاتجار في البشر (2021-2025)"، واستراتيجية الاتحاد الخاصة بمكافحة المخدرات(2021-2025) .وعلى ضوء هذه الاستراتيجيات المتبعة من طرف أوربا بخصوص أمنها، يتضح أن الاتحاد الأوربي يعطي اهتمامه من الناحية الأمنية للتهديدات غير التقليدية ذات الطابع الرقمي والعابرة للحدود، دون الاهتمام بالتحديات التقليدية المرتبطة للتعرض لهجوم عسكري تقليدي.

بعد الحرب العالمية الثانية لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إعادة أوربا إلى الساحة الدولية وإرساء أسس جديدة للأمن الأوربي كانت أمريكا فاعلا أساسيا فيه، من خلال اتخاذ قرارات ذات بعد استراتيجي التي اتخذت شكل مبادرتين

[1] Ian Anthony, A new Security order in Europe, GLOBSEC, March 2, 2022: https://www.globsec.org/news/a-new-security-order-in-europe.

[2] إيمان رجب، انظر نفس المرجع.

[3] إيمان رجب، انظر نفس المرجع.

رئيسيتين من أجل تهيئة الأجواء والشروط المناسبة لخلق التكامل داخل أوربا. تتمثل المبادرة الأولى فيما يعرف بمشروع مارشال[1]. هذا المشروع قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في شخص وزير خارجيتها جورج مارشال وهو عبارة على مجموعة من المساعدات المالية المهمة لصالح دول أوربا الغربية، حيث بلغت قيمتها بين 1948 و1952 إلى 128 مليار دولار، وهو مبلغ هائل بمقاييس تلك الحقبة. أما المبادرة الثانية تجلت في تأسيس الحلف الأطلسي لتوفير مظلة أمنية لأروبا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[2]. ارتبطت المنظومة الأمنية الأوربية بشكل جلي بدور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم والمكانة التي تحتلها في النظام الدولي. علاوة على ذلك، ظل الأمن الأوربي مرهونا بالحضور العسكري والاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: البنية المؤسساتية للنظام الأمني الأوروبي

بنهاية الحرب العالمية الثانية، قامت أوربا بإرساء منظومة أمنية جديدة لمواجهة التحديات التي تحيط بها. ومن أجل جعلها أكثر فاعلية ومصداقية، قامت المنظومة الأمنية الأوربية على بنية مؤسساتية مهمة اعتمدت أساس على منظمة الأمن التعاون في اوربا ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

في هذا الإطار، تشكل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[3] أحد أهم الفاعلين المؤسساتيين في النظام الأمني الأوروبي، ليس فقط بحكم اتساع عضويتها، بل أساساً لطبيعة المقاربة التي تتبناها في بناء الأمن، والتي تقوم على التعاون متعدد الأطراف والوقاية بدل الردع العسكري وتكريس الأمن الجماعي. وقد تعود الجذور التاريخية لهذه المنظمة إلى سنة 1975مع توقيع اتفاقيات هلسنكي[4]، التي جاءت في سياق دولي مضطرب متسم بتوازنات الحرب الباردة ومحاولات التهدئة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث شكلت هذه الاتفاقيات نقطة تحول حاسمة في التفكير الأمني الأوروبي، من خلال إرساء مبادئ أساسية مثل احترام السيادة، وعدم استخدام القوة، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. غير أن الأهمية الحقيقية لهذه المؤسسة برزت بشكل أوضح بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة سنة 1994حين تم تحويلها من مجرد مؤتمر إلى منظمة قائمة الذات، وهو ما واكبه توسيع في العضوية ليشمل دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، الأمر الذي منحها طابعاً شمولياً يعكس الامتداد الجغرافي والسياسي للأمن الأوروبي في صورته الجديدة.

وقد تميزت هذه المنظمة بقدرتها على إعادة تعريف مفهوم الأمن[5]، حيث لم يعد مقتصراً على البعد العسكري، بل أصبح يشمل أبعاداً سياسية واقتصادية وإنسانية، وهو ما تجسد في اعتمادها لنظام الأبعاد الثلاثة الذي يجمع بين الأمن السياسي—

[1] Geir Lundestad, même référence.

[2] Geir Lundestad, même référence .

[3] Julinda Beqiraj, Organization For Security and Co-operation in Europe, Centre For Studies On Fenderalism, 2011 p 54.

[4] سيغرد بولينجر، "مشروع النظام الأمني الأوروبي وانعكاساته على الأمن العربي"، أعمال مؤتمر دولي، 1994 ، القاهرة : مركز الدراسات العربي الأوروبي، -01-27/ العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، نظم بتاريخ 1994 ص 156.

[5] سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، ص 10.

العسكري، والتعاون الاقتصادي—البيئي، والبعد الإنساني المرتبط بحقوق الإنسان والديمقراطية.

ومع تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة[1]، خاصة بعد أحداث 11شتنبر 2001، وسّعت المنظمة من نطاق تدخلها ليشمل مجالات مثل مكافحة الإرهاب، الهجرة غير النظامية، الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر، إلى جانب تعزيز الشفافية في المجال العسكري والرقابة على التسلح، ما يمنحها مكانة مركزية داخل المنظومة الأمنية الأوروبية الحديثة.

من جانب اخر، تم تأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي الفاعل المؤسساتي العسكري الأكثر تأثيراً في بنية النظام الأمني الأوروبي[2]، حيث ارتبط نشأته مباشرة بسياق التحولات الجيوسياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبداية تشكل نظام دولي ثنائي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تأسس الحلف سنة 1949بموجب معاهدة واشنطن كتحالف دفاعي جماعي[3] يهدف إلى حماية دول أوروبا الغربية من التهديد السوفياتي، معتمداً على مبدأ الدفاع المشترك الذي ينص على أن أي اعتداء على أحد أعضائه يُعد اعتداءً على الجميع. وقد مكّنه هذا المبدأ من لعب دور محوري خلال فترة الحرب الباردة، حيث شكل أداة ردع استراتيجية حافظت على توازن القوى داخل القارة الأوروبية، وساهمت في منع اندلاع مواجهة مباشرة بين المعسكرين.

غير أن التحول البنيوي في دور الحلف برز بشكل واضح مع نهاية الحرب الباردة سنة 1991، حيث لم يعد التهديد التقليدي المتمثل في المواجهة العسكرية بين دولتين قائماً بنفس الحدة، الأمر الذي فرض على الحلف إعادة تعريف وظيفته وأهدافه. وقد تجسد هذا التحول في قمة روما سنة 1991، حيث تم الانتقال من مفهوم الدفاع الجماعي[4] إلى مفهوم أوسع هو الأمن الجماعي[5]، بما يعنيه ذلك من استعداد للتدخل خارج الحدود الجغرافية للدول الأعضاء، لحماية مصالحها الاستراتيجية ومواجهة التهديدات الجديدة. وقد تعزز هذا التحول بشكل أكبر بعد أحداث 11شتنبر 2001، التي شكلت لحظة مفصلية في تاريخ الحلف، إذ تم لأول مرة تفعيل مبدأ الدفاع المشترك في مواجهة تهديد غير تقليدي يتمثل في الإرهاب، وهو ما دفع الحلف إلى تبني استراتيجية جديدة تقوم على التدخل الوقائي، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاستخباراتي والعسكري .وهكذا، يمكن القول إن حلف شمال الأطلسي تحول من تحالف دفاعي تقليدي إلى فاعل مؤسساتي مركزي في إدارة الأمن الأوروبي والدولي، يعتمد على القوة العسكرية والردع الاستراتيجي والتدخل الميداني، مما يجعله يشكل الدعامة الصلبة للمنظومة الأمنية الأوروبية، في تكامل واضح مع الأدوار الوقائية والدبلوماسية التي تضطلع بها باقي المؤسسات، وعلى رأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .

وبناءً عليه، فإن هذه الدينامية تفتح المجال لدراسة التحولات الراهنة للأمن الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

---

[1] عبد القادر حريز، تطور مفهوم الأمن الأوروبي في ظل التحولات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران.

[2] دومينيك دافيد،"الأمن الأوروبي: تحديات الحاضر والمستقبل"،2020.

[3] فاتح النور رحموني، مرجع سابق.

[4] فاتح النور رحموني، مرجع سابق.

[5] فاتح النور رحموني، مرجع سابق.

المبحث الثاني: ملامح عودة الحرب إلى أوروبا وتداعياتها على النظام الأمني

يشكل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تحوّلاً نوعياً في مسار الأمن الأوروبي[1]، إذ أعاد منطق الحرب التقليدية إلى قلب القارة بعد عقود من الاستقرار النسبي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى الوقوف على أبرز تجليات عودة الحرب إلى أوروبا، ثم تحليل أهم التداعيات التي أفرزتها على بنية النظام الأمني الأوروبي وتحولاته الراهنة.

المطلب الأول: تجليات عودة الحرب في أوروبا

لقد شكلت سنة 2022 لحظة مفصلة في تاريخ العالم بشكل عام وفي تاريخ أوربا[2] بشكل خاص بعد اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية. ساعدت على انهيار فرضية "نهاية الحروب"، بحسب تعبير فرانسيس فوكوياما[3]. كان العالم يشهد "نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للبشرية، وتعميم الديمقراطية الليبرالية الغربية بوصفها الشكل النهائي للحُكم عند البشر". وقد أسهمت هذه الأفكار في تحفيز غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، اللذين تركا الولايات المتحدة غارقة في حروب لا نهاية لها ولا نصر فيها على مدى عقدين[4].

إن الأزمة الأوكرانية التي اندلعت بشكلها الأوسع في فبراير 2022، عقب سنوات من التوتر المتراكم منذ ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014، لم تكن وليدة لحظة مفاجئة، بل نتيجة تفاعلات تاريخية وجيوسياسية ممتدة، تضرب بجذورها في بنية العلاقة المعقدة بين روسيا والغرب بعد الحرب الباردة[5]. لقد عبّرت هذه الأزمة عن صراع الإرادات بين مشروع غربي بقيادة الولايات المتحدة يسعى إلى تثبيت قواعده، ومشروع روسي مناهض يسعى إلى إعادة الاعتبار لمفهوم توازن القوى والسيادة الوطنية[6]، والتصدي لما تعتبره موسكو تمددًا غربيًا يهدد مجالها الحيوي.

تعتبر الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنه اختبارا جديدا صعبا للقارة الأوربية وتحديا وجوديا للعلاقات الروسية الأوربية[7]، بحكم الجغرافية التي تجمعها والعلاقات التاريخية بين الجانبين. رغم الاستقرار المهم الذي عرفته العلاقات بين روسيا وأروبا

---

[1] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي،" الاتحاد الاوربي والحرب الروسية –الأوكرانية دراسة في المجالين السياسي والاقتصادي «، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، 2025

[2] باسكال بونيفاس، العلاقات الدولية، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2023.

[3] Francis Fukuyama, même référence.

[4] زوال السلام العظيم.. هل تقترب المواجهة بين الدول الكبرى؟
https://www.aljazeera.net/politics/2025/12/31/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%AA-

[5] علي صباح صابر، الأزمة الروسية الأوكرانية: الأسباب والتداعيات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2022.

[6] Thierry de Montbrial،"Géopolitique mondiale 2024»، IFRI2024،.

[7] حفصة علمي،"حرب أوكرانيا.. لماذا تعتبرها أوروبا مقدمة لحرب أوسع؟»، مركز الجزيرة للدراسات،2026.
https://www.aljazeera.net/politics/2026/2/22/%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي عام 1991 والتعاون على المستوى الاقتصادي والطاقي، هذا الأمر لا يمنع التنافس الجيوسياسي والصراع غير المباشر بينهما. ما يدل على هذا الأمر هو سعي الغرب لتوسيع نطاق حلف شمال الأطلسي ومحاولات ضم عدد من دول أوربا الشرقية خصوصا المتواجدة قرب حدود روسيا[1]. ومن تجليات التقارب بين روسيا والدول الأوربية نذكر لحظة حضور الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لقمة مجلس الاتحاد الأوربي في مارس 2001[2]، هذا الأمر عكس تحسن العلاقات بين الطرفين لأنه عادة الاتحاد الأوربي لا يوجه دعوات لحضور القمة لدول غير الأعضاء. أما في قمة سانت بطرسبرغ 2003[3]، عزز الاتحاد الأوربي وروسيا تعاونهما في مجال الاقتصاد والأمن الخارجي ومجالات أخرى لا تقل أهمية. كان الاتحاد الأوربي وروسيا قد تبنيان شراكات استراتيجية مهمة وحققوا تقدما ملموسا في إطار التعاون بينهما في العديد من المجالات. كما ان الاتحاد الأوربي كان مؤيدا قويا لانضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية الذي اكتمل سنة 2012.لكن ومع ذلك، فقد شكل ضم روسيا لمنطقة القرم في 2014 ودعم روسيا للمقاتلين الانفصاليين في شرق أوكرانيا سببا في تراجع العلاقات مع الاتحاد الأوربي وتدهورها بشكل كامل مع الحرب التي اندلعت في 2022 بقيادة روسيا.

المطلب الثاني: تداعيات الحرب على بنية النظام الأمني الأوروبي

عندما تعود الحرب إلى أوربا ليس كعودة الحرب إلى الشرق الأوسط، لأن اندلاع الحرب من جديد في القارة الأوربية هو مؤشر خطير لأن الشرط الرئيسي الذي كان يجب أن يتوفر لتحقيق الأمن والاستقرار بأروبا هو نهاية الحرب وعدم تكرارها[4]. ومنذ أن بدأت الحرب واستمرارها مع الوقت، اعتبرتها القيادات الأوربية بأنها ليس مجرد أزمة إقليمية عابرة، بل تهديد وجودي للقارة. في هذا الصدد، فقد حذر كل من المستشار الألماني أولاف شولتس والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون في ماي 2024 بأن أوربا تواجه اليوم خطرا مميتا[5]، ما يعكس التحول الجذري في تقييم التهديدات والتعامل معها.[6]هذا الأمر يمكن تحليله بأن نتيجة الحرب في أوكرانيا ستحدد مستقبل الأمن في أوربا ومدى توازنه. وحسب الخبير الاستراتيجي في الشؤون العسكرية توماس فيغولد[7]، أن هناك تحول في الإدراك الأوربي للحرب وتحول جذري في رؤيته لها. عند بداية الحرب، تم اعتبارها نزاع في الجوار الأوربي، أما اليوم وبشكل رسمي تم تصنيف روسيا من طرف الناتو بأنها التهديد الأكثر الأهمية لأمن الحلف.[8]الذي يتشكل أساسا من الدول الأوربية.

[1] إيمان رجب، مرجع سابق.
[2] إيمان رجب، مرجع سابق.
[3] عبد الله الأشعل، النظام الدولي المعاصر: دراسة في التحولات والصراعات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 2020.
[4] حفصة علمي، مرجع سابق.
[5] حفصة علمي، مرجع سابق.
[6] حفصة علمي، مرجع سابق.
[7] حفصة علمي، مرجع سابق.
[8] حفصة علمي، مرجع سابق.

من أجل رصد أبعاد تداعيات هذه الحرب على النظام الأمني الأوربي والذي انعكس على الاتحاد الأوربي[1]، يمكن القول بأنها كانت وراء تغييرين جوهريين في المشهد الأمني الأوربي بشكل عام بالمقارنة مع البيئة الأمنية التي رسمتها "استراتيجية أمن الاتحاد الأوربي سنة 2020»[2]. ويتجلى التغيير الأول في كون أن هذا النزاع أعادة الحرب التقليدية إلى السياسات الأمنية الأوربية التي طلت غائبة لعقود طويلة وتراجع أهميتها لصالح التحديات غير التقليدية. أما التغيير الجوهري الثاني فيتمثل في موضع روسيا. لقد أبانت الحرب وأكدت أن روسيا فاعل رئيسي في الأمن الأوربي ولها دور فيه، وستظل طرفا مؤثرا في ميزان القوى الأوربية بشكل مباشر بالنظر إلى ترسانتها العسكرية، وبشكل غير مباشر من خلال دعمها العسكري لبعض دول شرق أوربا. وهذا الأمر يشير إلى وجود قصور في سياسات الأمن الأوربي، حيث أن الترتيبات التي لها ارتباط بذلك جعلت الاتحاد الأوربي عنصرا منسقا بين السياسات الأمنية لدول الأعضاء، أكثر من كونه فاعلا قويا ومستقلا له القدرة على توفير المظلة الأمنية لتلك الدول في مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها، وذلك يعزى إلى ضعف البعد العسكري في تلك الترتيبات الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الحرب وجود خلل في سياسات الأمن الأوربي وعجزه عن توفير نظام أمني فعال قادر على صد التهديدات الخارجية. ويعتبر هذا النزاع أول مواجهة عسكرية تقليدية داخل أوربا منذ 1945[3]، الأمر الذي أدى إلى إعادة مفاهيم من قبيل الأمن العسكري والردع النووي إلى الواجهة.

أما على المستوى الاقتصادي، انعكست اثار الحرب بشكل سلبي على القارة الأوربية، تبعات هذه الحرب تدعونا للحديث عن معضلة الأمن الطاقي الأوربي. في هذا الإطار، تعتبر أزمة الطاقة أهم تجلي لتداعيات الحرب على الأمن الأوربي، حيث كشفت على هشاشة الأمن الطاقي الأوربي بسبب اعتماده الكلي على روسيا كمصدر رئيسي للغاز والنفط. فروسيا قامت بتوظيف نقط قوتها الاقتصادية لتحقيق طموحاتها الاستراتيجية، وذلك من خلال جعل الدول الأوربية مرتبطة أساسا بخطوط امدد الطاقة الروسية. لا شك أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا كانت حدثا مفصليا في مسار العلاقات بين روسيا وأروبا، فالأزمة قامت بتعرية مكامن الضعف في النظام الأمني الطاقي لأروبا، وكشف التبعية الأوربية لروسيا في هذا المجال. فالنزاع أكد أنه ليس حدثا جيوسياسيا عابرا، بل شكل اختبارا حقيقيا لقدرة القارة على الصمود والمواجهة، والتعامل مع عالم متغير ومضطرب.

ومن التداعيات السياسية والاستراتيجية التي سببتها الحرب الروسية الأوكرانية تتمثل في كون أنه منذ بداية هذا الصراع، بدأت تلوح في الأفق اختلافات جوهرية وعميقة بين الدول الأوربية حول الاستراتيجية المتبعة من أجل التعامل مع النزاع الروسي–الأوكراني. فمن ناحية، رفضت دول مثل ألمانيا والمجر في مواجهة مباشرة مع روسيا، وذلك راجع لأسباب تتعلق بالأمن الطاقي[4]، من ناحية أخرى، طالبت دول شرق أوربا على اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة روسيا. بالإضافة إلى ذلك، فقد دعمت هذه الدول

[1] مصطفى جعفر سفيح"انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي بعد 2022» مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،2025.

[2] إيمان رجب، مرجع سابق.

[3] Frédéric Charillon, La politique étrangère de l'Union européenne, La Documentation Française, Paris, 2022.

[4] زينب العلوي، الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي والطاقة الدولية، رسالة ماستر في العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2023.

انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوربي، في حين، اخذت حذرها من هذه الخطوة الدول المؤسسة للاتحاد مثل فرنسا وألمانيا. لكن كل الدول الأوربية تبنت موقفا مشتركا بخصوص الهجرة الجماعية غير النظامية من أوكرانيا، واتخذت سياسة الباب المفتوح اتجاه اللاجئين الأوكرانيين. كما أن، هذه الحرب تعتبر صحوة استراتيجية للقارة الأوربية إزاء من يهددها[1].من جهة أخرى، فالدول الإسكندنافية المعروفة بتجنبها الحرب والحياد اتجاه النزاعات وعدم عضويتها في حلف عسكري، مع بدء الحرب، طالبت السويد وفنلندا بانضمامها الى حلف الناتو كقرار استراتيجي[2]، لأن الأمن القومي الأوربي في تهديد اليوم.

سننتقل في المبحث الثالث إلى دراسة شروط إعادة هندسة النظام الأمني الأوروبي في ظل الحرب .

المبحث الثالث: نحو إعادة هندسة النظام الأمني الأوروبي في ظل الحرب

في ظل التحولات العميقة التي أفرزتها الحرب الروسية–الأوكرانية، لم يعد النظام الأمني الأوروبي قادراً على الاستمرار وفق مقوماته التقليدية التي تأسست عليها مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل أصبح في حاجة ملحّة إلى إعادة نظر شاملة في بنيته وأدوار فاعليه. يهدف هذا المبحث إلى استكشاف ملامح إعادة هندسة النظام الأمني الأوروبي في ظل الحرب[3]، من خلال تحليل اتجاهات التحول الراهنة، وأدوار الفاعلين الرئيسيين، والسيناريوهات المحتملة لمستقبله.

المطلب الأول: استراتيجيات الدول الأوربية بعد الحرب

يقول جان مونيه:"بنيت أوربا في أوقات الأزمات، وستكون نتاجا للحلول التي وجدت لتلك الأزمات".[4]في هذا الإطار، اتخذت أوربا جملة من الإجراءات منذ بداية الحرب تطبيقا لهذه المقولة لأحد مؤسسي الاتحاد.

بهدف مواجهة تبعات الحرب بين روسيا وأوكرانيا وما خلفته من اثار سلبية على الأمن الأوربي، أعلن الاتحاد الأوربي بعد أيام من اندلاع الحرب على تبنيه لوثيقتين استراتيجيتين[5] ذات أهمية قصوى. وتتمثل الوثيقة الأولى فيما يسمى ب «إعلان فيرساي"[6] بتاريخ 11 مارس 2022. تهدف وثيقة إعلان فيرساي إلى انه هناك ثلاثة أبعاد أساسية للأمن يجب على الاتحاد الأوربي تحقيق نتائج ملموسة في كل منها بحلول سنة 2030.أولا، يتجلى المجال الأول للأمن في تعزيز القدرات الدفاعية الأوربية وذلك من خلال العمل على زيادة الإنفاق العسكري وتشجيع الدول الأوربية على المشاركة في برامج الشراء الموحد للقدرات

---

[1] حفصة علمي، مرجع سابق.

[2] حاجي محمد بويراز،"اثار الحرب الروسية الأوكرانية في روسيا «، مجلة الأبحاث–الدراسات، 2023.

[3] زينب العلوي، رسالة ماستر في العلاقات الدولية.

[4] جان مونيه أحد مؤسسي الاتحاد الأوربي وأحد أبرز رواد التكامل الأوروبي، ومن المهندسين الأساسيين لمشروع الوحدة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. لعب دورًا محوريًا في بلورة فكرة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951، التي شكلت النواة الأولى للاتحاد الأوروبي، كما ساهم في إرساء منطق الاندماج التدريجي القائم على التعاون الاقتصادي كمدخل لتحقيق السلام الدائم في أوروبا. وتُعد مذكراته مرجعًا مهمًا لفهم فلسفة البناء الأوروبي القائمة على استثمار الأزمات كفرص للتكامل.

[5] مصطفى جعفر سفيح «انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوربي بعد عام 2022"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 52، 2025.

[6] مصطفى جعفر سفيح، مرجع سابق.

الدفاعية. ثانيا، يتمثل المجال الثاني للأمن في العمل على توفير بيئة اقتصادية أكثر صلابة وقوة وذلك من خلال مواصلة تقوية السوق الأوربية الموحدة لتكون أكثر تنافسية على المستوى العالمي، خصوصا في مجال الأنشطة الاقتصادية الرقمية. ثالثا، فيما يتعلق بالمجال الثالث للأمن، تتمثل في العمل على التقليل من الاعتماد على روسيا فيما يخص احتياجات الاتحاد المتعلقة بالغاز والنفط والفحم.

فيما يخص الوثيقة الثانية، فهي "التوجه الاستراتيجي"[1] بتاريخ 21 مارس 2022.ويكمن هدف هذه الوثيقة في تحقيق أهداف ذات أبعاد استراتيجية من أبرزها العمل على تعزيز قدرة الاتحاد الأوربي على التحرك العسكري و الميداني في مواجهة جميع الأزمات الأمنية التي تهدد أمن المواطن الأوربي، و بحسب الوثيقة، بحلول سنة 2023، سيتم استكمال إنشاء «قدرة الاتحاد الأوربي للانتشار السريع[2] "EU Rapid Deployment Capacity، متكونة من 5000 جندي له جميع الإمكانيات و القدرات للتدخل السريع و التعامل مع جميع أنواع الأزمات الأمنية التي قد تهدد أوربا.علاوة على ذلك، سيكون الاتحاد الأوربي مستعدا لنشر 200 خبير للقيام بالمهام المتعلقة بسياسة الأمن و الدفاع المشتركة للاتحاد، داخل 30 يوما من وقوع الأزمة، و تنفيذ تدريبات ميدانية بحرية وجوية و تعزيز القدرات التي تهدف إلى الانتشار العسكري السريع في جميع دول الاتحاد الأوربي.

تحتل هذه الوثيقة مكانة كبرى في الاستراتيجيات[3] المتخذة ما بعد اندلا ع الحرب بين موسكو وكييف، نظرا لأهميتها، حيث أعادت تقييم المخاطر التي تهدد أمن أوربا، والتي تسلط الضوء بالأساس على التهديد الروسي للأمن الأوربي. بحسب الوثيقة، روسيا تهدف إلى إنشاء مجالات للنفوذ في أوربا، عبر استخدام قوتها العسكرية، الهجمات السيبرانية وتبني الخطاب العدائي الذي له صلة بالسلاح النووي. لكن ما تشير اليه هذه الوثيقة هو كون الصين دولة مؤثرة في مستقبل الأمن الأوربي، لأنه رغم تعاونها مع أوربا في العديد من الملفات الاستراتيجية، لكنها تبقى شريك لروسيا وتطمح إلى تغيير النظام الدولي القائم على أسس غربية.

من الاستراتيجيات الأخرى التي اتخذتها أوربا لمواجهة تداعيات الحرب عليها، نجد الزيادة في الإنفاق العسكري الأوربي والجدول التالي يبين هذا التحول:

[1] مصطفى جعفر سفيح، مرجع سابق.

[2] مصطفى جعفر سفيح، مرجع سابق.

[3] Munich Security Conference, Munich Security Report 2024 : Lose-Lose?, Munich, 2024. تقرير سنوي مرجعي يحلل التحولات الجيوسياسية العالمية وتراجع التعاون الدولي وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى.

https://securityconference.org/en/publications/munich-security-report-2024/?utm_source=chatgpt.com

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
ألمانيا	46.5	49.08	53.32	56.51	55.76	66.8
بريطانيا	55.83	56.57	58.33	67.5	68.46	74.9
فرنسا	51.41	50.12	52.75	56.65	53.64	61.3
بولندا	12.04	11.79	13.37	15.11	16.57	31.6
السويد	5.73	5.84	6.27	7.58	7.72	7.5
فنلندا	3.75	3.64	3.87	3.75	4.82	4.2
الاتحاد الأوروبي	215.38	217.01	236.67	260.19	258.33	345.6

المصدر : البنك الدولي:https://www.worldbank.org/ext/en/home / https://www.statista.com

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل النظام الأمني الأوروبي

يمكن إجمال طبيعة سيناريوهات مستقبل المنظومة الأمنية الأوربية في ثلاثة:

فيما يخص السيناريو الأول والمتعلق بكون روسيا تعتبر طرفا رئيسيا في مستقبل النظام الأمني الأوربي[1]، تعود مسألة كيفية تعامل الاتحاد الأوربي مع روسيا إلى الوثيقة التي تمت مناقشتها سابقا "التوجه الاستراتيجي"، حيث تعتبر روسيا كمصدر تهديد للأمن الأوربي في بعده الداخلي المتعلق بأمن المواطن الأوربي، وفي بعده الخارجي المتعلق بالدفاع عن المصالح الاستراتيجية للاتحاد في مختلف مناطق العالم. في هذا السياق، عموما، يبدو أن هناك ثلاث طرق للتعامل مع الدول التي تشكل مصدر تهديد لدولة أخرى: المواجهة، التعايش والتعاون.

فاختيار مواجهة روسيا كبديل تتبناه أوربا من أجل صد كل الأطماع التوسعية الأوربية لا يبدو خيارا صائبا، بالنظر إلى ميزان القوى بين الطرفين. على سبيل المثال، بخصوص الأمن الطاقي، وبالرغم من كل العقوبات الاقتصادية الغربية التي تم فرضها على روسيا، فالدول الأوربية لا تزال في حاجة ماسة للحصول على مصادر الطاقة الروسية من أجل ضمان أمنها الطاقي. كما أن روسيا هي قوة عسكرية ونووية كبرى، وكل مواجهة معها قد تؤدي الى كارثة جيوسياسية عالمية. لذلك يبدو أن البديل المتمثل في المواجهة غير مناسب[2].

أما فيما يتعلق بخيار التعايش مع روسيا، والذي يقوم أساسا على القبول الضمني للعمليات التوسعية التي تقوم بها روسيا في حدود معينة مقابل احترام روسيا ومراعاتها لمتطلبات النظام الأمني الأوربي. في هذا الإطار، كان التدخل الروسي في شبه جزيرة القرم في 2014 ثم إعلان ضمها لروسيا دون أي رد فعل من طرف القوى الأوربية، تمهيدا لتكرار السياسات التوسعية الروسية في أوربا، وخير دليل الحرب الحالية التي تشهدها أوكرانيا. لذلك فإن التاريخ الذي كان يغلب عليه الصراع بين روسيا والاتحاد الأوربي

[1] ميلاد مسعود محمود نمريش،"الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الدول الأوروبية وحلف الناتو «المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية،2025.

[2] Christian Mölling et al., “Sea Change for Europe’s Security Order : Three Future Scenarios”, DGAP Policy, Brief, Brief no.12, April 2022.

والاختلاف في الرؤى يجعل من مسألة التعايش أمرا صعبا في هذه السياق الحالي.

أما بخصوص البديل المتمثل في التعاون بين روسيا والاتحاد الأوربي، فهو يبدو أكثر واقعية بالنسبة للطرفين معا. هذا الأمر يتطلب من الاتحاد الأوربي إحداث ألية مبتكرة للحوار والنقاش والتفاوض مع روسيا حول الملفات المشتركة مثل صادرات الطاقة الروسية وإعادة النظر في خطط ضم بعض دول أوربا الشرقية للاتحاد الأوربي، بهدف البناء على ما هو مشترك والتركيز على ما يجمعهما، من أجل تطوير بنية أمنية أوربية–روسية تكون قاعدة لمستقبل الأمن الأوربي. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هذا البديل القائم على التعاون بين الطرفين لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين.

أما بالنسبة للسيناريو الثاني المتمثل في استمرار التبعية الأوربية للمظلة الأمنية الأمريكية وتوسيع حلف الناتو[1]، من ناحية يمكن القول إن مسألة تعزيز الاتحاد الأوربي لقوته الأمنية والدفاعية في علاقته بحلف الناتو أمر مهم، لأنه في ترتيبات الأمن الأوربي، الحلف يظل فاعلا أمنيا مؤثرا في القارة الأوربية، خصوصا ان النزاع الروسي–الأوكراني قد كشف أهمية المفهوم السياسي والعسكري للأمن الذي يتبناه الحلف. أما بخصوص مسألة استمرار التبعية الأمنية الأوربية للولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال العديد من الدول الأوربية تعتمد بشكل كبير على المساعدات القادمة من الولايات المتحدة الامريكية في مجال الأمن والدفاع. هذا الوضع يفرض قيودا على قدرتها لتحقيق الاستقلال الاستراتيجي. كل هذه العوامل تعمل على عرقلة الجهود المبذولة من أجل إنشاء صناعة دفاعية أوربية مستقلة وعائقا أمام البرنامج الدفاعي الجديد للاتحاد الأوربي المعروف "إعادة تسلح أوربا"[2]، والذي تبلغ قيمته 800 مليار دولار، كنقطة تحول في نهج أوربا للأمن.

بخصوص السيناريو الأخير والمتمثل في الاستقلال الاستراتيجي الأوربي، يتمحور حول سعي أوربا الى بناء قدرات مستقلة في مجال الأمن والدفاع من أجل تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية. والهدف من هذا القرار الاستراتيجي هو تمكين أوربا من اتخاذ قرارات أمنية ودفاعية تتميز بالاستقلالية، مواجهة التحديات الجديدة وخصوصا في سياق تراجع الالتزام الأمريكي اتجاه القارة الأوربية. وتعتبر فرنسا من الدول التي تتزعم هذا التوجه القائم على أوربا نحو الاستقلال الاستراتيجي، معتبرة أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة المعلنة في دجنبر 2025، تمثل تحولا مفصليا وتاريخيا في الأولويات الاستراتيجية لواشنطن وتراجعها عن توفير المظلة الأمنية لأروبا. وقد كانت أوربا قد أعلنت منذ 2017 عن الحاجة إلى استقلالية الاستراتيجية الأوربية[3].

إن فكرة الاستقلال الاستراتيجي الأوربي كانت مطروحة منذ سنوات، لكن ستصبح أولوية بعد وصول ترامب للبيت الأبيض مجددا، بحيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية حليفا مشكوكا فيه، ما دفع أوربا إلى إعادة التفكير في مستقبلها الأمني من جديد. مع فوز دونالد ترامب بولاية رئاسية جديدة في انتخابات 2024، شكل هذا الحدث لحظة حاسمة في مسار الاستراتيجية الأوربية المتعلقة بالدفاع.

---

[1] إيمان رجب، مرجع سابق.

[2] مكتب تريندز الافتراضي في ألمانيا: الاستيقاظ الإستراتيجي في أوربا: مسار الاستقلال الدفاعي وتحدياته، 2025.

[2] مكتب تريندز الافتراضي في ألمانيا،" مرجع سابق.

[3] إيمان رجب، مرجع سابق.

النتائج والتوصيات:

من خلال هذه الدراسة البحثية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- أظهرت الحرب بين روسيا وأوكرانيا بأن مسألة إنهاء الحرب التقليدية واستبعادها من القارة الأوربية بعد 1945 لم تعد لها مصداقية، حيث عادت المواجهة العسكرية المباشرة إلى قلب أوربا؛

2- قامت الحرب أيضا بكشف محدودية فعالية الترتيبات الأمنية المتخذة من طرف أوربا التي أعطت الأولية خلال العقود الأخيرة إلى التهديدات غير التقليدية، في حين لم تكون مستعدة بشكا كاف لمواجهة حرب تقليدية.

3- أكدت الأزمة استمرار الاعتماد الأوروبي الكبير على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان أمنها، الأمر الذي يحد من قدرة اوروبا على تحقيق الاستقلال الاستراتيجي بشك كامل؛

4- أكدت الحرب أن روسيا فاعل أساسي في البيئة الأمنية الأوربية، وأن استقرار القارة الأوربية يبقى له ارتباط وطيد بطبيعة العلاقة التي تجمع أوربا ودول القارة الأوربية؛

5- لعب النزاع الروسي- الأوكراني دورا مهما في عودة الاهتمام الى مفاهيم مثل الردع العسكري، الحرب التقليدية والأمن التقليدي بعد عقود من التركيز على البعد الإنساني والاقتصادي والبيئي للأمن؛

6- أبانت الحرب على هشاشة الأمن الطاقي الأوربي بسبب الاعتماد الكبير على روسيا؛

7- دفعت الحرب بالدول الأوربية إلى تبني استراتيجيات جديدة وإطلاق مبادرات دفاعية جديدة وتعزيز الانفاق العسكري، الأمر الذي يعكس بداية تحول عميق في عقيدة الأمن الأوربي؛

التوصيات:

أما بخصوص التوصيات، فهي كما يلي:

1-العمل على تطوير سياسة أمنية أوربية موحدة قادرة على الاستجابة للتهديدات التقليدية وغير التقليدية أيضا، وذلك في إطار التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة

2-تعزيز القدرات المتعلقة بالدفاع الأوربي المشترك، بما يسمح للاتحاد الأوربي بتطوير هامش أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية في المجال الأمني الأوربي؛

3-العمل على تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الامن الطاقي الأوربي وذلك من خلال الاستثمار في الطاقات المتجددة وتنويع الشراكات في هذا المجال؛

4-يتعبر تسريع مشاريع التصنيع الدفاعي الأوربي والعمل على تقليص الاعتماد المفرط على المظلة الأمنية الأمريكية، من أهم ما يجب أن يعمل عليه الاتحاد الأوربي؛

5-العمل على إرساء أليات استراتيجية دائمة للحوار بين الاتحاد الأوربي وروسيا بهدف الحد من احتمالات التصعيد والمواجهة بينهما؛

6-تعزيز التعاون الأوربي في مجال الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الهجينة؛

7-العمل على إعادة النظر في التصورات الأمنية الأوربية بما يحقق متطلبات الأمن الجماعي الأوربي والعامل المتمثل في السيادة الوطنية للدول الأعضاء؛

8-إنشاء مراكز أبحاث تهتم بتسليط الضوء عن نوعية العلاقات التي تجمع روسيا بالقارة الاوربية والفرص الممكنة للتقارب والتعاون بينهما؛

9-انشاء مراكز فكر تعمل على البحث في تحولان مفهوم الأمن في العالم وطبيعة التهديدات الحالية التي تشكل خطرا على الأمن الأوربي والعالمي بصفة عامة.

خاتمة:

في الأخير، ان عودة الحرب إلى أوربا لا يمكن اختزاله في نزاع عابر بل هو زلزال جيوسياسي تعرفه أوربا، بحيث أن الأمن الأوربي الذي بني بعد 1945، قام على شرط أساسي يتمثل في نهاية الحرب وعدم عودتها من جديد إلى أوربا. إلى جانب تداعيات الحرب على النظام الأمني الأوربي، الحرب الروسية- الأوكرانية أدت إلى عودة الحرب التقليدية والردع الجماعي وأبانت عن مكامن قصور الأمن الأوربي. كما أنه من الضروري التمييز بين الأمن الأوربي وأمن الاتحاد الأوربي. فأمن أوربا الذي يعيش اليوم أزمة سينعكس على أمن الاتحاد الأوربي، لأن أمن واستقرار هذا الأخير يعتمد أساسا على أمن القارة الأوربية، ويتطلب منه إعادة النظر في توجهاته السياسية والاستراتيجية على مستوى الاتحاد.

هذا الأمر يفتح المجال أمام إعادة هندسة المنظومة الأمنية الأوربية لمواجهة التهديدات التي تحيط بها ومنها النزاع بين روسيا وأوكرانيا. وتعتمد أوربا من أجل تحقيق ذلك على تعزيز القدرات الدفاعية والعمل على الاستقلال الاستراتيجي في ظل تراجع دور المظلة الأمنية الأمريكية لأروبا. إن مستقبل الأمن الأوربي رهين بمدى التوفيق بين متطلبات السيادة والأمن الجماعي في مشهد جيوسياسي مضطرب.

لائحة المراجع:

الكتب: بالعربية

- توني جودت، بعد الحرب: تاريخ أوروبا منذ عام 1945، ترجمة: جمال صالح سعيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.
- غير لوندستاد،"الولايات المتحدة وأوروبا الغربية منذ 1945: من إمبراطورية بدعوة إلى تباعد عبر الأطلسي،2003.
- فرانسيس فوكوياما،"نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، دار النهار،2016.
- لوران بارمونتييه،"الجغرافيا السياسية لأوروبا"،2021.
- فريديريك شاريون،"السياسة الخارجية الأوروبية،2022.
- دومينيك دافيد،"الأمن الأوروبي: تحديات الحاضر والمستقبل"،2020.
- باسكال بونيفاس «العلاقات الدولية"،2023.
-لوران بارمونتييه، الجغرافيا السياسية لأوروبا، ترجمة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021.
-فريديريك شاريون، السياسة الخارجية الأوروبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2022.
-باسكال بونيفاس، العلاقات الدولية، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت، 2023.
- مُحَمَّد عبد الله السعيد إدريس «الأمن الدولي: نظريات وقضايا معاصرة «مركز دراسات الوحدة العربية،2021.
- عبد الله الأشعل، النظام الدولي المعاصر: دراسة في التحولات والصراعات الدولية، دار الشروق، القاهرة، 2020

باللغات الأجنبية:

-Nicole Gnesotto،"Europe: Has the West lost it?»، European Union Institute for Security Studies2021،.

-Thierry de Montbrial،"Géopolitique mondiale 2024»، IFRI2024،.

-Barry Buzan،"People, States and Fear»، ECPR Press2019،.

-Lawrence Freedman،"The Future of War»، Penguin Books2019.

Georges-Henri Soutou ،L'Europe de 1945 à nos jours ،Paris ،Presses Universitaires de France2007 .

-Nicole Gnesotto, *L'Europe : changer ou périr*, Tallandier, Paris, 2022

-Frédéric Charillon, *La politique étrangère de l'Union européenne*, La Documentation Française, Paris, 2022.

-Thierry de Montbrial, *Géopolitique mondiale 2024*, IFRI/Dunod, Paris,

2024.

-Dominique David, La sécurité européenne : défis du présent et perspectives d'avenir, Institut Français des Relations Internationales (IFRI), Paris, 2020.

المقالات والدراسات:

- إيمان رجب،"ترتيبات الأمن الأوروبي على ضوء الحرب الروسية الأوكرانية: أبعاد التأثير ومسارات المستقبل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،2022.

- مُحَمَّد عبد الرحمن يونس العبيدي،"الاتحاد الأوروبي والحرب الروسية الأوكرانية: دراسة في المجالين السياسي والاقتصادي"، مجلة قضايا سياسية،2025.

- علي صباح صابر،"الأزمة الروسية الأوكرانية: الأسباب والتداعيات"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،2022.

-مصطفى جعفر سفيح"انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي بعد 2022» مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،2025 .

https ://www.researchgate.net/publication/393343620_ankasat_alhrb_alrwsyt_alawkranyt_ly_alamn_alawrwby_bd_am_2022

- حفصة علمي «حرب أوكرانيا: لماذا تعتبرها أوروبا مقدمة لحرب أوسع؟»، مركز الجزيرة للدراسات،2026

https ://www.aljazeera.net/politics/2026/2/22/%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D8%A3%D9%88%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%

- حاجي مُحَمَّد بويراز،"آثار الحرب الروسية الأوكرانية «مجلة الأبحاث والدراسات،2023.

- سليمان عبد الله الحربي «مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته «المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد 19.

-ميلاد مسعود محمود نمريش،"الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الدول الأوروبية وحلف الناتو «المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية،2025 .

https ://aaasjournals.com/index.php/ajashss/article/view/1252 ?utm_source=chatgpt.com

-عيمور عبد القادر،"الحرب الروسية على أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الطاقي الأوروبي «، مجلة الدراسات الأكاديمية،2024.

Https ://asjp.cerist.dz/en/article/246078 ? utm_source=chatgpt.com

- رحموني، فاتح النور، المنظومة الأمنية الأوروبية الجديدة : تحول الأدوار وتجديد المهام، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 463–476 .

-دراسة جماعية،"الحرب الروسية الأوكرانية ومدى التغيير في شكل النظام الدولي«،2025 https ://www.researchgate.net/publication/389729829_alhrb_alrwsyt-_alawkranyt_wmdy_altghyyr_fy_shkl_alnzam_aldwly

-مكتب تريندز الافتراضي في ألمانيا: الاستيقاظ الاستراتيجي في أوربا: مسار الاستقلال الدفاعي وتحدياته، 2025.

-دراسة جماعية، "الحرب الروسية الأوكرانية ومدى التغيير في شكل النظام الدولي"، 2025.

باللغات الأجنبية:

-European Union External Action, "Shared Vision, Common Action : A Stronger Europe, A Global Strategy for the European Union's Foreign And Security policy, June 2016 :

https ://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eugs_review_web_0.pdf

-Ian Anthony, A new Security order in Europe, GLOBSEC, March 2, 2022 :https ://www.globsec.org/news/a-new-security-order-in-europe

-Christian Mölling et al., "Sea Change for Europe's Security Order : Three Future Scenarios", DGAP Policy, Brief, Brief no.12, April 2022

الأطروحات:

-عبد الحميد بوزيان، الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة: دراسة في التحولات البنيوية والرهانات الاستراتيجية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2019.

-مُحَمَّد أمين بوعزة، السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي: بين متطلبات الاستقلال الاستراتيجي والاعتماد على حلف الناتو، رسالة ماستر، جامعة باتنة، 2021.

-زينب العلوي، الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الأمن الأوروبي والطاقة الدولية، رسالة ماستر في العلاقات الدولية، جامعة مُحَمَّد الخامس، الرباط، 2023

-عبد القادر حريز، تطور مفهوم الأمن الأوروبي في ظل التحولات الدولية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2018.

التقارير:

-NATO, NATO 2022 Strategic Concept, Madrid Summit, Brussels, 2022.

الوثيقة الاستراتيجية الأساسية الجديدة لحلف الناتو بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وتحدد التهديدات والتوجهات الأمنية للحلف خلال العقد القادم .

https://www.nato.int/content/dam/nato/webready/documents/publications-and-reports/strategic-concepts/2022/290622-strategic-

- European External Action Service (EEAS), A Strategic Compass for Security and Defence, Brussels, 2022.

وثيقة الاتحاد الأوروبي المرجعية في الأمن والدفاع، وتهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية الأوروبية حتى سنة 2030.

https://www.eeas.europa.eu/eeas/strategic-compass-security-and-defence-1_en?utm_source=chatgpt.com

- Munich Security Conference, Munich Security Report 2024 : Lose-Lose?, Munich, 2024.

تقرير سنوي مرجعي يحلل التحولات الجيوسياسية العالمية وتراجع التعاون الدولي وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى.

https://securityconference.org/en/publications/munich-security-report-2024/?utm_source=chatgpt.com